صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
وتقرير الفحص المحدود عليها

صالح وبرسوم وعبدالعزيز Grant Thornton

محاسبون ومراجعون

BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير الفحص المحدود	١
قائمة المركز المالى	٢
قائمة الدخل	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٧-١٧
أهم السياسات المحاسبية المطبقة	١٨-٣٧

صالح وبرسوم وعبدالعزيز – Grant Thornton
محاسبون ومراجعون

BT بيكر تلي محمد هلال و وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في صافى أصول الصندوق والتدفق النقدي المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

القاهرة فى : ١٢ يوليو ٢٠٢٣

مراقبا الحسابات

كامل مجدى صالح
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز
صالح وبرسوم وعبدالعزيز – Grant Thornton

حسن بسيونى البنه
سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٠١)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
BT بيكر تلي محمد هلال و وحيد عبد الغفار

	ايضاح	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	٢٤٣ ٠٢٥ ٨٢٨	٧ ٩٢١ ٣٣٥
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٢ ١٢٦ ٤٢٣ ١٤٢	٢ ٠٨٥ ٧٩٨ ٢٧٧
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٧)	٥٨ ٨٣٢ ٤٨٦	٥٥ ١٨٧ ٣٥٥
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	١ ٩٥٤ ١٦٦ ٠٩١	٢ ١١٧ ٩٧٣ ٥٢٣
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	٦ ٣١٥ ٥٢٥	١٠ ٣٥٠ ١١٧
إجمالى الأصول المتداولة		٤ ٣٨٨ ٧٦٣ ٠٧٢	٤ ٢٧٧ ٢٣٠ ٦٠٧
ألاصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	١٦ ٥١٦ ٧٠٩	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠
اصول حق الإنتفاع	(١١)	١١ ٤٢٧ ٠٦٧	١٣ ٣٦٩ ٤٦٥
استثمارات مالية	(١٢)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
إجمالى الأصول غير المتداولة		٣٧ ٧٤٣ ٧٧٦	٣٧ ٦٤٧ ٨٨٥
إجمالى الأصول		٤ ٤٢٦ ٥٠٦ ٨٤٨	٤ ٣١٤ ٨٧٨ ٤٩٢
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٥)	١٩ ٩٧٨ ٩٤٩	٢١ ٠٠٧ ٥٢٣
إلتزامات عقد الإيجار- طويل الأجل	(١١)	١٦ ٥٦٢ ٩٥٨	١٦ ٦١١ ٨٤٢
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		٣٦ ٥٤١ ٩٠٧	٣٧ ٦١٩ ٣٦٥
الإلتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة آخرى	(١٣)	٥٢ ٨٤٢ ١٩٧	٥٦ ٦٨٠ ٥٣٣
إلتزامات عقد الإيجار	(١١)	٥ ٤٨٣ ٣٩٢	٤ ٤٧٣ ٠٧٦
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٤)	٨ ٥٠٧ ٠٠٤	--
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٦٦ ٨٣٢ ٥٩٣	٦١ ١٥٣ ٦٠٩
إجمالي الإلتزامات		١٠٣ ٣٧٤ ٥٠٠	٩٨ ٧٧٢ ٩٧٤
صافي أصول الصندوق		٤ ٣٢٣ ١٣٢ ٣٤٨	٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨
ويتم تمويلها علي النحو التالي :			
فائض الموارد	(١٦)	١ ٨٦٤ ٣٥٣ ٩٧٩	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨
أرباح مرحلة		٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩
صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
صافي أرباح الفترة / العام		١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦
إجمالي الموارد المستخدمة في تمويل صافي أصول الصندوق		٤ ٣٢٣ ١٣٢ ٣٤٨	٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

~~- تقرير الفحص المحدود "مرفق"~~

المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة

	إيضاح	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ مارس ٢٠٢٢
إيرادات النشاط			
ايراد عوائد		٢ ٨٦٦ ٣١٧	٢ ٢٣٨ ٦٦٥
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٩٤ ٧٣٢ ٨٥٧	٤٩ ٦٢٧ ٧٩٥
أرباح و فروق تقييم وثائق إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٧)	٤ ١٢٨ ٧١٠	(٢ ٤٥٨ ٠٨٣)
ايراد عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٦٣ ٣٦١ ١٤١	٦٧ ٠٣٩ ٨١٣
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	٥ ٩٢٣ ١٢٨	٢ ٤٩٣ ٦١١
عوائد سلف عاملين		١٢ ٤٣٨	١٩ ٦٨٣
ايرادات اخرى		٣ ٠٠٠	--
إجمالي إيرادات النشاط		١٧١ ٠٢٧ ٥٩١	١١٨ ٩٦١ ٤٨٤
(يخصم) يضاف :			
مصروفات عمومية و إدارية	(١٧)	(٧ ٣٢٤ ٥٩٣)	(٣ ٦٨٣ ١٦٠)
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٩٧٨ ٩١١)	(٩ ١٨١)
إهلاك أصل حق الإنتفاع	(١١)	(٤٨٦ ٧٨٤)	--
خسائر ائتمانية متوقعة	(١٨)	(١٢ ٨٧٦)	(٣ ٧٤٩ ٢١٩)
فروق تقييم عملة أجنبية		٦٣ ٧٠٨ ٣٧٧	٢٤ ١٩٤ ٨٧١
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(١٣٨ ٩٣٨)	(٢٥٩ ٦٤٨)
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٢٢٥ ٧٩٣ ٨٦٦	١٣٥ ٤٥٥ ١٤٧
(يخصم) / يضاف:			
ضريبة الدخل الجارية	(١٤)	(٣٦ ٥٨١ ٦٥٨)	(١٤ ٩٤٣ ٧٩١)
ضرائب أذون خزانة و سندات		(٤ ٥٨٧ ٠٣٣)	(١٦ ٠٠٢ ٦٦١)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٥)	١ ٠٢٨ ٥٧٤	(٦ ٣٤٥)
صافى أرباح الفترة		١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩	١٠٤ ٥٠٢ ٣٥٠

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

	ايضاح	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٣	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٢
صافى أرباح الفترة		١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩	١٠٤ ٥٠٢ ٣٥٠
الدخل الشامل الآخر			
التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	(٣ ١٠٩ ١٠٤)
مجموع الدخل الشامل الآخر		(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	(٣ ١٠٩ ١٠٤)
إجمالى الدخل الشامل		(٦٦ ٠٧٥ ٥٥٦)	١٠١ ٣٩٣ ٢٤٦

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

	إيضاح	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	صافى أرباح الفترة	الأجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٢		١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨	١ ٧٨٤ ٣٤٥ ١٢٢	٤٤ ١٤٢ ١٥٧	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	٣ ٨١٩ ٢٩٩ ٦٥٤
فائض الموارد		٣٣ ١٨٩ ٥٢٤	--	--	--	٣٣ ١٨٩ ٥٢٤
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	--	(٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(٤٤ ١٤٢ ١٥٧)	--	(٤٤ ١٤٢ ١٥٧)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(٣ ١٠٩ ١٠٤)	--	(٣ ١٠٩ ١٠٤)
صافى أرباح الفترة		--	--	--	١٠٤ ٥٠٢ ٣٥٠	١٠٤ ٥٠٢ ٣٥٠
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠٢٢		١ ٦٧٩ ١٥٧ ٠٧٢	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	(٣ ١٠٩ ١٠٤)	١٠٤ ٥٠٢ ٣٥٠	٣ ٩٠٩ ٧٤٠ ٢٦٧
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣		١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨
فائض الموارد	(١٦)	٨٢ ٢٦٤ ٦٧١	--	--	--	٨٢ ٢٦٤ ٦٧١
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	--	(٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	٩٠ ٨٣٧ ٧١٥	--	٩٠ ٨٣٧ ٧١٥
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	--	--	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	--	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)
صافى أرباح الفترة		--	--	--	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠٢٣		١ ٨٦٤ ٣٥٣ ٩٧٩	٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩	٤ ٣٢٣ ١٣٢ ٣٤٨

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

	إيضاح	عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ مارس ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٢٢٥ ٧٩٣ ٨٦٦	١٣٥ ٤٥٥ ١٤٧
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٩٧٨ ٩١١	٩ ١٨١
إهلاك اصول حق الإنتفاع	(١١)	٤٨٦ ٧٨٤	--
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	١٣٨ ٩٣٨	٢٥٩ ٦٤٨
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٥ ٩٢٣ ١٢٨)	(٢ ٤٩٣ ٦١١)
عوائد بنكية		(٢ ٨٦٦ ٣١٧)	(٢ ٢٣٨ ٦٦٥)
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	(٩٤ ٧٣٢ ٨٥٧)	(٤٩ ٦٢٧ ٧٩٥)
عوائد من إستحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)	(٨)	(٦٣ ٣٦١ ١٤١)	(٦٧ ٠٣٩ ٨١٣)
فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	(٤ ١٢٨ ٧١٠)	٢ ٤٥٨ ٠٨٣
خسائر ائتمانية متوقعة	(١٨)	١٢ ٨٧٦	٣ ٧٤٩ ٢١٩
فروق تقييم عملة إجنبية		(٦٣ ٧٠٨ ٣٧٧)	(٢٤ ١٩٤ ٨٧١)
		(٧ ٣٠٩ ١٥٥)	**(٣ ٦٦٣ ٤٧٧)**
التغير في :			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	٤ ١٧٥ ٩٤٠	٢ ٥٩١ ٩٧٢
أرصدة دائنة أخرى	(١٣)	(٣ ٨٣٨ ٣٣٦)	(١ ٣١٥ ٥٥١)
اصول / إلتزامات حق الإنتفاع		٢ ٤١٧ ٠٤٦	--
التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		**(٤ ٥٥٤ ٥٠٥)**	**(٢ ٣٨٧ ٠٥٦)**
ضرائب دخل مدفوعة		(٣٢ ٦٦١ ٦٨٧)	(٢٥ ٧٥٦ ٤٠٧)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		**(٣٧ ٢١٦ ١٩٢)**	**(٢٨ ١٤٣ ٤٦٣)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(١٠)	(٣ ٠١٧ ٢٠٠)	(٥ ٢٥٠)
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(١٧٣ ٧٨٦ ٩٥٣)	(٢٧٦ ٦٤٨ ٨١٠)
متحصلات من عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٨٣ ٥٦٨ ١٢٦	٧٦ ٠٣٢ ٦٨٣
متحصلات من استحقاق / بيع إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	١٦٢ ٢٨٠ ٠٠٠	٢٢٩ ٠٤٧ ٠٠٠
مدفوعات لشراء أذون خزانة	(٥)	(١ ٩٩٥ ٦٣٦ ٣٢٨)	(٦١٧ ٦٠٢ ٨٤٨)
متحصلات من استحقاق أذون خزانة	(٥)	٢ ٠٤٩ ٧٢٥ ٠٠٠	٦٤٨ ٩٥٠ ٠٠٠
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	٤٨٣ ٥٧٩	٢٢ ٦٨٠
متحصلات من عوائد بنكية		٢ ٧٣٣ ١٧٧	٢ ٢٥٣ ٤٠٤
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		**١٢٦ ٣٤٩ ٤٠١**	**٦٢ ٠٤٨ ٨٥٩**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٦)	٨٢ ٢٦٤ ٦٧١	٣٣ ١٨٩ ٥٢٤
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**٨٢ ٢٦٤ ٦٧١**	**٣٣ ١٨٩ ٥٢٤**
التغير في النقدية وما في حكمها – خلال الفترة		١٧١ ٣٩٧ ٨٨٠	٦٧ ٠٩٤ ٩٢٠
النقدية وما في حكمها – اول الفترة		٧ ٩٢٨ ٣٩٠	٦٥ ٤٧٥ ٥٢٥
فروق تقييم عملة اجنبية		٦٣ ٧٠٨ ٣٧٧	٢٤ ١٩٤ ٨٧١
النقدية وما في حكمها – أخر الفترة	(٤)	**٢٤٣ ٠٣٤ ٦٤٧**	**١٥٦ ٧٦٥ ٣١٦**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

أنشئ **صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله . وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله ، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا يهدف إلى تحقيق ربح .

- شكل مجلس إدارة للصندوق في نوفمبر ٢٠١٨ بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٧٣ لسنة ٢٠٢١ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة ، وتكون وحدة التغطية بحد أقصي خمسمائة ألف جنيه للعميل، و لا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١٪ من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه طبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ وقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٢٠ .
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أوالدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- **تتكون موارد الصندوق مما يلي :**
  - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير .
  - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
  - عوائد استثمار أموال الصندوق.
- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تم تعديل تاريخ نهاية السنة المالية للقوائم المالية للصندوق ليصبح ٣١ ديسمبر من كل عام وذلك بدلا من ٣٠ يونيو .

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلى أهمها :

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩ .
- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متتضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده .
- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الآف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الصندوق ، بحد أدنى عشرة ألآف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه ، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠٪) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة .
- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق ، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق ، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.
- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق ، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية و الشركات التى تباشر نشاط الإيداع و القيد المركزى للأوراق المالية . بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق ، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة .
- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق وطبقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار.
- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الواردة بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله .

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية . وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.
- ويتم تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبية المصري رقم (٤٨) " الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت، واستثناء من ذلك يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التأجير التمويلي

رقم٩٥ لسنة ١٩٩٥- وتعديلاته- وصدور قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ (أول يناير ٢٠١٨) وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكذا العقود التي تخضع لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكان سيتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) – عقود التأجير وذللك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما فى حكمها

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عمله محلية		
نقدية بالخزينة	٢٨ ٨٢٢	١٥ ٣٠٩
بنوك حسابات جارية	١٩ ٥٢٢ ٩٢١	٥ ٧٠٢ ١٦٧
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	١٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	--
	٢١٠ ٥٥١ ٧٤٣	٥ ٧١٧ ٤٧٦
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	٣٢ ٤٨٢ ٩٠٤	٢ ٢١٠ ٩١٤
	٣٢ ٤٨٢ ٩٠٤	٢ ٢١٠ ٩١٤
	٢٤٣ ٠٣٤ ٦٤٧	٧ ٩٢٨ ٣٩٠
يخصم :		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٨ ٨١٩)	(٧ ٠٥٥)
	٢٤٣ ٠٢٥ ٨٢٨	٧ ٩٢١ ٣٣٥

٥- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أذون خزانة حق ٩١ يوم	٣٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٢١ ٩٢٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق ١٨٢ يوم	٢٦١ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٧ ٠٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٩٣٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٣١ ٥٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	٧٠٧ ٢٢٥ ٠٠٠	٩٥٠ ٢٢٥ ٠٠٠
إجمالي	٢ ٢٩٧ ٧٢٥ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٦٥٠ ٠٠٠
عوائد لم تستحق*	(١٥٣ ٧١٨ ٣٣٨)	(٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣)
	٢ ١٤٤ ٠٠٦ ٦٦٢	٢ ١٠٣ ٣٦٢ ٤٧٧
يخصم :		
خسائر إئتمانية متوقعة	(١٧ ٥٨٣ ٥٢٠)	(١٧ ٥٦٤ ٢٠٠)
	٢ ١٢٦ ٤٢٣ ١٤٢	٢ ٠٨٥ ٧٩٨ ٢٧٧

* حركة عوائد أذون الخزانة خلال الفترة / العام

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
رصيد أول الفترة / العام	٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣	(٨٢ ٤٧١ ٩٢٦)
عوائد لم تستحق من شراء أذون خزانه خلال الفترة / العام	(٣٤٥ ٧٣٨ ٧١٨)	(٢٥٥ ٠٢٧ ٠٤١)
عوائد أذون خزانة مستحقة خلال الفترة / العام	٩٤ ٧٣٢ ٨٥٧	٢٤٠ ٢١١ ٤٤٤
رصيد أخر الفترة / العام	**(١٥٣ ٧١٨ ٣٣٨)**	**(٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣)**

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠٪ من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين ، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية التى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية ، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢٪ ، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي :

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات .
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات .
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي .

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته و على الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه و حل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قروض لشركات السمسرة	٨٥٦ ١٢٢	٨٥٦ ١٢٢
يخصم :-		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٨٥٦ ١٢٢)	(٨٥٦ ١٢٢)
	--	--

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

	١ يناير ٢٠٢٣	شراء وثائق	بيع / استرداد وثائق	فروق تقييم خلال الفترة	٣١ مارس ٢٠٢٣
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	١ ٥٦٩ ٣٥٥	--	٤٨٣ ٥٧٩	٤٨ ٧١٠	١ ١٣٤ ٤٨٦
وثائق صندوق مصر المستقبل	٥٣ ٦١٨ ٠٠٠	--	--	٤ ٠٨٠ ٠٠٠	٥٧ ٦٩٨ ٠٠٠
	٥٥ ١٨٧ ٣٥٥	--	٤٨٣ ٥٧٩	٤ ١٢٨ ٧١٠	٥٨ ٨٣٢ ٤٨٦

٨- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	تاريخ الاستحقاق	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
سندات دولارية	٢٠٢٢	--	--
سندات دولارية	٢٠٢٣	--	٤٤ ٣٤٧ ٤٤٥
سندات دولارية	٢٠٢٤	٣٨ ٢٤٢ ١٠٤	--
سندات دولارية	٢٠٢٥	١٨١ ٢١٤ ٠٢٦	١٤٤ ٥٦٣ ٨٢١
سندات دولارية	٢٠٢٧	٤٤ ٨٧٢ ٦٣٣	٣٥ ٨٢٢ ١٣١
سندات دولارية	٢٠٢٨	١٣٩ ١٩٢ ٦٩٤	١١١ ٢٩٢ ٧٣٣
سندات دولارية	٢٠٣١	٧٦ ٠٩٣ ٧٧٩	٦٠ ٨٢٤ ٥٦٩
سندات دولارية	٢٠٣٢	١٦٥ ٦١٦ ٨٥٢	١٣٢ ٣٣٦ ٢٨٢
سندات دولارية	٢٠٣٣	١٥ ٣٦١ ١٩٠	١٢ ٢٨٢ ٧٧٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	٢٠١ ٤٥٤ ٣٥٢	٢٠١ ٤٢١ ١٦٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	٩٥ ٣٥٣ ٤٧٤	٩٥ ٢٧١ ٦١٢
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٥٧٦ ٧٤٩ ٩٩٣	٥٧٦ ٥٤١ ٥٣١
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	٣١٠ ٧٣٠ ٧٢٧	٣٠٨ ٠٠٩ ٣٨٠
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٣	٣١٢ ٥٧١ ٩٢٤	٤١٧ ٤٤٨ ٩٠٦
إجمالي رصيد السندات		٢ ١٥٧ ٤٥٣ ٧٤٨	٢ ١٤٠ ١٦٢ ٣٥٤
يضاف \ يخصم :			
فوائد مستحقة		٧٣ ٦٤٥ ٨٥٥	٩٣ ٨٥٣ ٠٩١
فروق تقييم إستثمارات مالية (دخل شامل)		(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
		١ ٩٧٩ ٣٧٠ ٢٩٨	٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠
يخصم:			
خسائر ائتمانية متوقعه		(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)	(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)
		١ ٩٥٤ ١٦٦ ٠٩١	٢ ١١٧ ٩٧٣ ٥٢٣

تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل فيما يلي:

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد في أول الفترة / العام	٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠	٢ ١٢٩ ١٧٥ ٣٥٥
استحقاق / بيع استثمارات مالية (دخل شامل)	(١٦٢ ٢٨٠ ٠٠٠)	(٢٦٢ ٥١٤ ٥٠٥)
شراء استثمارات (دخل شامل)	١٧٣ ٧٨٧ ٢٠٤	٦٠٧ ٢٤٨ ٤٤٠
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية (دخل شامل)	٦٣ ٣٦١ ١٤١	٢٦٩ ٣٩٨ ٨٣٠
متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)	(٨٣ ٥٦٨ ٣٧٧)	(٤٧٩ ٥٦٧ ٠٠٠)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفترة/ العام	(١٣٨ ٩٣٨)	(٨٠١ ٣٤٩)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفترة/ العام	٥ ٩٢٣ ١٢٨	١٥ ٢١٧ ٨٣١
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (دخل شامل)	(١٨٦ ٠٩٥ ٧٩٧)	(١٣٤ ٩٧٩ ٨٧٢)
الرصيد في أخر الفترة / العام	١ ٩٥٤ ١٦٦ ٠٩١	٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠

٩- أرصدة مدينة اخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٢٧٢ ٨٨٣	٢٧٢ ٨٨٣
موارد مستحقة	١٥٥ ٥٥٢	٧ ٢٤٦ ٧٣٥
قروض وسلف للعاملين*	٦٢١ ٢٤٩	٦٩٩ ٤٥٧
دفعات مقدمة	٥ ٠١٢ ٤١٠	٧٤٨ ٩٥٩
فوائد مستحقة	١٣٣ ١٤٠	--
ارصدة مدينة -نزاع قضائي	--	١ ٤٠٠ ٠٠٠
أخري	١٣٢ ٦٠٢	٢ ٦٠٢
	٦ ٣٢٧ ٨٣٦	١٠ ٣٧٠ ٦٣٦
يخصم :		
خسائر إئتمانية متوقعة	(١٢ ٣١١)	(٢٠ ٥١٩)
	٦ ٣١٥ ٥٢٥	١٠ ٣٥٠ ١١٧

*وفقا لقرار مجلس إدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠-أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة فى ١ يناير ٢٠٢٣	١٠ ٨٩٦ ٨٦٨	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٢٩٠ ٠٠٠	٢٠ ٤٤٧ ٠١٣
اضافات خلال الفترة	١٧ ٢٠٠	--	--	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠١٧ ٢٠٠
استبعادات خلال الفترة	(١٦٨ ٤١٦)	--	--	--	(١٦٨ ٤١٦)
التكلفة فى ٣١ مارس ٢٠٢٣	١٠ ٧٤٥ ٦٥٢	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	٢٣ ٢٩٥ ٧٩٧
مجمع الاهلاك					
فى ١ يناير ٢٠٢٣	٥ ٥٢٣ ٧٥٧	١٥٣ ٨٦٠	٩٧٧	٢٨٩ ٩٩٩	٥ ٩٦٨ ٥٩٣
إهلاك الفترة	٥١٩ ٦٩٩	١٩٥ ٩١٢	٢٦٣ ٣٠٠	--	٩٧٨ ٩١١
مجمع إهلاك الإستبعادات	(١٦٨ ٤١٦)	--	--	--	(١٦٨ ٤١٦)
فى٣١ مارس ٢٠٢٣	٥ ٨٧٥ ٠٤٠	٣٤٩ ٧٧٢	٢٦٤ ٢٧٧	٢٨٩ ٩٩٩	٦ ٧٧٩ ٠٨٨
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ مارس ٢٠٢٣	٤ ٨٧٠ ٦١٢	٣ ٦٤٤ ٣٤٧	٥ ٠٠١ ٧٤٩	٣ ٠٠٠ ٠٠١	١٦ ٥١٦ ٧٠٩
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٣٧٣ ١١١	٣ ٨٤٠ ٢٥٩	٥ ٢٦٥ ٠٤٩	١	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة فى ١يناير ٢٠٢٢	٥ ٦٩٩ ٧٤٠	١ ٢٥٦ ٢٨١	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٥٤٥ ٢٩٢
الإضافات خلال العام	٦ ١٩١ ٣٨٣	٣ ٨٧٥ ٢٨٨	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	--	١٥ ٣٣٢ ٦٩٧
الإستبعادات خلال العام	(٩٩٤ ٢٥٥)	(١ ١٣٧ ٤٥٠)	(٢٩٩ ٢٧١)	--	(٢ ٤٣٠ ٩٧٦)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٠ ٨٩٦ ٨٦٨	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٢٩٠ ٠٠٠	٢٠ ٤٤٧ ٠١٣
مجمع الاهلاك					
فى ١ يناير ٢٠٢٢	٥ ٦٦٨ ٢٨٩	١ ١٨٧ ٠٨٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٤٤ ٦٤٤
إهلاك العام	٨٤٩ ٧٢٣	٨٠ ٤٧١	٩٧٨	--	٩٣١ ١٧٢
مجمع إهلاك الإستبعادات	(٩٩٤ ٢٥٥)	(١ ١١٣ ٦٩٧)	(٢٩٩ ٢٧١)	--	(٢ ٤٠٧ ٢٢٣)
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٥٢٣ ٧٥٧	١٥٣ ٨٦٠	٩٧٧	٢٨٩ ٩٩٩	٥ ٩٦٨ ٥٩٣
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٣٧٣ ١١١	٣ ٨٤٠ ٢٥٩	٥ ٢٦٥ ٠٤٩	١	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ٤٥١	٦٩ ١٩٥	١	١	١٠٠ ٦٤٨

١١-أصول حق الإنتفاع والتزامات من اصل حق الإنتفاع

١١-١ أصول حق الإنتفاع

	مبانى	الإجمالى
التكلفة فى ٢٠٢٣/١/١	١٦ ٠٤٣ ٣٥٨	١٦ ٠٤٣ ٣٥٨
استبعادات الفترة	(١ ٤٥٥ ٦١٦)	(١ ٤٥٥ ٦١٦)
التكلفة فى ٢٠٢٣/٣/٣١	١٤ ٥٨٧ ٧٤٢	١٤ ٥٨٧ ٧٤٢
مجمع الإهلاك فى ٢٠٢٣/١/١	(٢ ٦٧٣ ٨٩٢)	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)
إهلاك الفترة	(٤٨٦ ٧٨٤)	(٤٨٦ ٧٨٤)
مجمع الإهلاك فى ٢٠٢٣/٣/٣١	(٣ ١٦٠ ٦٧٥)	(٣ ١٦٠ ٦٧٥)
مجمع الإهلاك فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٣/٣/٣١	١١ ٤٢٧ ٠٦٧	١١ ٤٢٧ ٠٦٧
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٣ ٣٦٩ ٤٦٦	١٣ ٣٦٩ ٤٦٥

١١-٢ التزامات التأجير

التزامات عقد الإيجار - قصير الأجل	٥ ٤٨٣ ٣٩٢
التزامات عقد الإيجار - طويل الأجل	١٦ ٥٦٢ ٩٥٨
	٢٢ ٠٤٦ ٣٥٠

١٢- استثمارات مالية

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٢٤%	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل وبلغت عدد الوثائق فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ عدد ٧٧٨ ٠٦٥ وثيقة بنسبة مساهم ٢٠,٢٤ %.

١٣-أرصدة دائنة آخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مصروفات مستحقة	٣٢٥ ٣٢٦	٣٤٦ ٩١٠
مصروفات مستحقة -دعم	٣٥ ٢٦٩ ٦٢٣	٣٧ ٨٦٥ ٠٠٠
أتعاب مراقبي الحسابات	٢٠٨ ٠٠٠	٢٠٨ ٠٠٠
مكافأت مستحقة	٧ ٤٨٤ ٢١٣	٧ ٤٨٤ ٢١٣
مكافاة مجلس الادارة	٢٣١ ١١١	١ ٦٠٠ ٠٠٠
مصلحة الضرائب	٤ ٥٣١ ٩٢٢	٤ ٤٧٠ ٢٣٧
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٤٨ ٢١١	١٤٨ ٢١١
امانات للغير ***	٢٤٣ ١٨٣	٢١٨ ٣١١
المساهمة التكافلية *	١ ٣٥٧ ٥٨٥	١ ٣٥٧ ٥٨٥
أرصدة دائنة أخرى **	١ ١١٠ ١٣٩	١ ٠٤٩ ١٨٢
	٥٢ ٨٤٢ ١٩٧	٥٦ ٦٨٠ ٥٣٣

* تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية)

**تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات –...)

*** يتمثل هذا المبلغ فى قيمة أرصدة العملاء للشركات التى تم صدور لها قرار بوقف نشاطها اختيارياً على ان يقوم الصندوق بالسداد للعملاء فى حال تقدمة بطلب مستحقاته وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

١٤-التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ضريبة الدخل الجارية	٣٦ ٥٨١ ٦٥٨	٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢
يخصم:-		
ضرائب سندات مدفوعة	(٢٨ ٠٧٤ ٦٥٤)	(٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢)
	٨ ٥٠٧ ٠٠٤	--

١٥-الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل/(إلتزام)

	٣١ مارس ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	أصول	(إلتزامات)	أصول	(إلتزامات)
الاصول الثابتة – إهلاك	--	(٩٧١ ٨٢٨)	--	(١ ٠٢١ ٨٦٠)
الاصول الثابتة – إهلاك	--	(١٩ ٠٠٧ ١٢١)	--	(١٩ ٩٨٥ ٦٦٣)
صافى الضريبة التى ينشأ عنها أصل	--	(١٩ ٩٧٨ ٩٤٩)	--	(٢١ ٠٠٧ ٥٢٣)

١٦-فائض الموارد

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
رصيد أول الفترة / العام (١)	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨
الموارد:		
مساهمات دورية (١٦/ أ)	١٠ ٤٨٩ ٤٩٩	٣٢ ٥٣٢ ٥٩١
مساهمات عضوية (١٦/ ب)	٦٣٦ ٨٢٧	١ ٠٤٢ ٩١٨
إجمالي الموارد	١١ ١٢٦ ٣٢٦	٣٣ ٥٧٥ ٥٠٩
يضاف (يخصم) :		
فروق تقييم عملة	٧١ ٠٨٧ ٤٧٢	١٠٣ ٥٠٠ ٢٣١
مقابل تأخير	٥٠ ٨٧٣	٢٧ ٢٥٣
مقابل تغطية مخاطر(*)	--	(٩٨١ ٢٣٣)
فائض الموارد عن استخدامات الفترة/ العام (٢)	٨٢ ٢٦٤ ٦٧١	١٣٦ ١٢١ ٧٦٠
رصيد أخر الفترة / العام (١+٢)	١ ٨٦٤ ٣٥٣ ٩٧٩	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات .

١٦/ أ مساهمات دورية

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركات السمسرة	٩ ١٤٣ ٢٥٦	٢٨ ٩٢١ ٦٣٩
أمناء الحفظ	--	١ ٩٦٨ ٩٥٩
اشتراكات ادارة صناديق الإستثمار	١٠٦ ٣٦٢	١٦٦ ٢٦٢
إدارة محافظ	٢٢ ٠٥٤	٢٥ ٨٣٥
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١ ٢١٧ ٨٢٧	١ ٤٤٩ ٨٩٦
	١٠ ٤٨٩ ٤٩٩	٣٢ ٥٣٢ ٥٩١

١٦/ ب مساهمات عضوية

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عضوية أمين الحفظ	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
عضوية إدارة صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٣٣٦ ٨٢٧	٧٤٢ ٩١٨
	٦٣٦ ٨٢٧	١ ٠٤٢ ٩١٨

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

١٧- مصروفات عمومية وإدارية

	عن الفترة المالية المنتهية فى	
	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ مارس ٢٠٢٢
أجور ومرتبات ومكافآت	٦ ١١١ ١٠٦	٢ ٣١٥ ٤٨٢
أدوات مكتبية	٧٩ ٩٥٥	٤ ٨٧٦
مصروفات بنكية وتدبير عملة	١٦ ٩٩١	٦ ٢٦٤
إيجارات	--	٤٩٣ ٧٨٢
استشارات قانونية وضريبية	٤٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	٤٢ ٣١٨	٢٠ ٠٣٦
بدل حضور لجان	٧ ٥٠٠	٢ ٠٠٠
بدل سفر	١ ٥٠٠	--
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	١٢٠ ٠٠٠	٤٨ ٠٠٠
اشتراك صندوق العاملين	٢٣٧ ٧٤٤	٢١٣ ٢٥٧
رسوم و اشتراكات	٩٨ ٦٧٩	٦٤ ٨١٧
تأمين طبي و علاج	٢٩ ٧٠٠	٣٣٠ ٨٢٧
مصروفات توعيه	٥٠ ٠٠٠	--
مصروفات كهرباء ومياه	٧ ٩٤٥	٢٧ ١٨٦
مصروفات تليفون	٢ ٠٤٥	٦ ٣٨٦
مصروفات سويفت	٥٩ ١٦٦	٢٤ ٦٧٥
مصروفات عمولات بنكية	٤٤ ٣٩٩	٤١ ٩٢٥
علاقات عامة و إعلان	١٠ ٢٥٣	--
مصروفات صيانة	٣٣ ٨٤١	٥٥ ٢١٣
مصروفات حاسب ألي	٨ ٨٤٦	٢ ٨٣٩
مصروفات تأمين	--	٨ ٤٢٧
تشغيل سيارات	٧ ٨٠٢	١٩٠
انتقالات داخلية	١٣ ٠٣٠	٤ ٤٤٠
مصروفات تمويلية	٢٨٤ ٢٨٣	--
مصروفات أخرى	١٧ ٤٩٠	٢ ٥٣٨
	٧ ٣٢٤ ٥٩٣	٣ ٦٨٣ ١٦٠

١٨-الخسائر الأئتمانية المتوقعة

٣١ مارس ٢٠٢٣

	النقدية وما فى حكمها	استثمارات بالتكلفة المستهلكة	قروض لشركات سمسرة	استثمارات بالقيمة العادلة	أرصدة مدينة أخرى	الاجمالى
الرصيد فى بداية الفترة	(٧ ٠٥٥)	(١٧ ٥٦٤ ٢٠٠)	(٨٥٦ ١٢٢)	(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)	(٢٠ ٥٢٠)	(٤٣ ٦٥٢ ١٠٤)
خسائر إئتمانية متوقعة	(١ ٧٦٤)	(١٩ ٣٢٠)	--	--	٨ ٢٠٨	(١٢ ٨٧٦)
الرصيد في نهاية الفترة	(٨ ٨١٩)	(١٧ ٥٨٣ ٥٢٠)	(٨٥٦ ١٢٢)	(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)	(١٢ ٣١٢)	(٤٣ ٦٦٤ ٩٨٠)

١٩-المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع و القيد المركزي حيث يقوم شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ .

٢٠-الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ :

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية .
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ تم الفحص و السداد .
- السنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٩ جارى الفحص .

٢١-أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢١-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢١-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ المركز المالي يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي، أما الإستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخري. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الإستثمارات على أنها إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الإستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءاً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر."

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الشظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع،وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .
يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمرالإفتراضى للأصل على النحو التالي :

الأصـــــــل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

سيتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل .

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

عقود التأجير

عقود الإيجار التى تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل" حق الانتفاع "والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواءً لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل حق الانتفاع :

تتكون تكلفة أصل حق الانتفاع من:

(أ) مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار الغير المدفوع باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون.ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل" حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بيتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة".

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛

(ب) ومعدلةً بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لإلتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ .ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة .وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لإلتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتامين عليه ولاينطوي عقد الايجار على اية ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر،(إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكونا إيجارياً واحداً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام .

الاضمحلال

أ- الأصول المالية

يقوم الصندوق فى تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

وبالنسبة للأسهم والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر أو الممتد فى القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعيا على حدوث إضمحلال فى قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة ما لم تكون هناك تعليمات بخلاف ذلك من هيئة الرقابة المالية كما هو موضح لاحقا- بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.
إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح والخسائر ولكن إلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها.أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الاعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها بقائمة الأرباح والخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق فى اضمحلالها بقائمة الأرباح والخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.
يعترف الصندوق بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة ؛ استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛ وأصول العقود.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر: سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ وسندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).يقوم الصندوق بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ الصندوق بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الصندوق دون لجوء الصندوق لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أوتتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من (١٢ شهر).تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان.

ب- الأصول غير المالية

يقوم الصندوق فى تاريخ كل مركز مالى بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات يقوم الصندوق بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل يقوم الصندوق بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.
ويتم إحتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات.
ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبارعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح والخسائر.
عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أوالخسائر.

جـ- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري , ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.
يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات طبقا للمعيار المصرى الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل. تقوم الشركة بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء عندما يتم نقل السيطرة على البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير تلك البضائع أو الخدمات.

تثبت الشركة إيرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد أدناه:

الخطوة ١ :

تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تُعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقًا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢:

تحديد التزامات الأداء في العقد التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل.

الخطوة ٣ :

تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤ :

تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة ٥:

إثبات الإيراد متى (أو عندما) تفي المنشأة بالتزام أداء

تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١- حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء الشركة واستهلاك تلك المنافع.

٢- أداء الشركة يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.

٣- أداء الشركة للالتزام لا يُكّون موجودات ذات استخدامات بديلة للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على المنشأة أن تأخذ فى الأعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أى قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديها حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يشترط ان يكون الحق فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب ان يكون للمنشأة خلال مدة العقد الحق فى مبلغ يعوضها على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف أخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء المنشأة وفقا لتعهداتها.

تقييم وجود و وجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق المنشأة فى التحصيل سيخولها الحق فى أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إلتزامات الاداء التى يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:
إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى فأن المنشأة تفى بإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن. و لتحديد تلك النقطة من الزمن التى يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به و تفى المنشأة عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على المنشاة ان تأخذ فى الأعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التى تشمل الاتى و لكن لا تقتصر عليه:

أ- إذا كان للمنشأة حق حالى فى تحصيل مقابل الأصل.

ب- إذا كان للعميل حق الملكية القانونى فى الأصل.

ج- إذا قامت المنشأة بتحويل الحيازة المادية للأصل.

د- إذا كان للعميل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.

ه- قبول العميل للأصل.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية .

إيرادات الأستثمارات

- يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بقائمة الأرباح أو الخسائر كربح أو خسارة عند القياس في تاريخ القوائم المالية.
- تدرج عوائد الاستثمارات فى الأسهم فى قائمة الأرباح أو الخسائر عند صدور الحق فى صرف هذه التوزيعات وتقاس تلك الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ التى تم استلامها أو التى لا تزال مستحقة للصندوق.
- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة والذى يتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) ومتوسط التكلفة ويدرج ضمن إيرادات ومصروفات النشاط الجارى بقائمة الأرباح أو الخسائر.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .
وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه .

ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر السوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له .

بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه .

وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر .

أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.

وتستخدم الشركه اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى .

ولاغراض افصاحات القيمة العادله تضع الشركه فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى :

- المستوى الاول : باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه .
- المستوى الثانى : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار) .
- المستوى الثالث : باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر تحدد المنشاة اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير .

الاعتراف والقياس الأولي

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة .

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد .

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.
الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.
عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا ماليأ يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشا خلاف ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

يقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين ، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛
المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة .
تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف المجموعة المستمر بالأصول.
يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على اساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في إعتباره :

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية ، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشي ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر

- تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر .

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادله .
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر .

الاستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول الماليه .
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة .

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . يقوم أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط :
- يكون للمجموعة حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الصندوق
- نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الإختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة ، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية ، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية ، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الآجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تحلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاء على الربح والخسارة.
- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهي أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم ايقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة .
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

- عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الإعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- يقوم الصندوق بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- يقوم الصندوق بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الصندوق بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن تعترف فقط كاصل او التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- تستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد .
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الصندوق حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة -القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

- يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

- يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في إحتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر الى الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخري يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده .
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى تغيير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح او الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى اجل او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- تعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا :
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانيه بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية)
- يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانيه على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخد في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبره السابقه والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية
- تعتبر الصندوق الأصل المالي متعثرا عندما :
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانيه للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا)
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الصندوق معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي .

الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي ، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو اكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي .
- تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة للمدين .
- خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق .
- إعاده هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى .
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول .

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر .

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد ، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك ، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.

- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشان اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح او الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الإستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح او الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الإئتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، ويقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية

يقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠٪ من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الاجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢-٢٠) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة ويقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى .

٢٢-أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية .

٢٣-الاحداث الهامة

- خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسات التى ادت الى اندلاع الحرب بين كلاً من دولتى روسيا وأوكرانيا الأمر الذى ادى الى تداعيات محتملة على الأقتصاد العالمى من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذى سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التى تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. وترى الإدارة أنة لايوجد تأثير جوهرى من تداعايات هذة الحرب على انشطة الصندوق.
- بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٩.٧٦٪. هذا وبنفس التاريخ قام البنك المركزى بتحرير سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى.
- بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٢٥٪، ١٢.٢٥٪ و١١.٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٧٥٪.
- بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحرير سعر الصرف للعملات الاجنبية مقابل الجنيه المصري والذي ترتب عليه زيادة جوهرية في اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية (الجنيه المصري) .
- كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣.٢٥٪، ١٤.٢٥٪ و١٣.٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣.٧٥٪.
- بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦.٢٥٪، ١٧.٢٥٪ و١٦.٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦.٧٥٪.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها " ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة"	١-تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) " الزراعة " - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ **في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣**، وذلك بأثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي **حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.**

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على هذا ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: – معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" – معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". – معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) " أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" – معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" – معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول" – معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" – معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعى مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي **بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.**

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التنقيب والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفه خبراء متخصصين في التقييم والتثمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري ٢٣ "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقا للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ **في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣**، وذلك بأثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته **الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.**
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣ ، حيث تم تعديل الفقرات (١- ٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (٥أ) -(٥ج) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها"). ٢- لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهى فترة	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.	تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ **في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣**، وذلك بأثر رجعى مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل **أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.**

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.		
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهى	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤</u> ، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق ، فيجب علي الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	كما يلى: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".		